الوساطة الجزائية في أمر 15 - 02 المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية

د. بلعسلي ويزة
أستاذة محاضرة «أ»
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

مقدمة:

تهتم السياسة الجزائية المعاصرة بالمجني عليه والأخذ بسياسة الحد من التجريم والعقاب ومعالجة المنازعات الجزائية بطريقة غير قضائية. وفي هذا الإطار تتجلى «الوساطة الجزائية» كأحد ملامح الإجراءات الجزائية في الوقت الراهن. فهي من أهم بدائل المتابعة القضائية في التشريعات المقارنة، وواحدة من آليات التخفيف عن كاهل الجهاز القضائي في الدولة. بل إن دورها يتجاوز حد المساهمة في تحسين صورة العدالة الجزائية، ليصل إلى مقاسمة العدالة التقليدية في مكافحة الجريمة من خلال ما تحققه من تنظيم للروابط الاجتماعية.

يقصد بالوساطة الجزائية وسيلة حل النزاعات في الميدان الجزائي بطريقة رضائية، تبنى على فكرة التفاوض بين المشتكى منه والضحية عن طريق تدخل وكيل الجمهورية كوسيط لتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة. فتقتصر مهمة الوسيط على إدارة الوساطة الجزائية من الناحية الإجرائية دون الموضوعية. بمعنى أنها لا تمتد إلى تحديد مضمون الاتفاق الذي يكون حقا خالصا لأطراف النزاع، وبالتالي تنتقل الوساطة الجزائية من النظام التنقيبي الذي يسلب المتقاضين الحق في إنهاء الخصومة بإرادتهم وتتجه إلى النظام الاتهامي الذي يحكم فيه الخصوم مصير النزاع.

انطلاقا من هذا الطرح احتلت الوساطة الجزائية مكانة هامة في التشريعات المقارنة إلى جانب الوسائل الكلاسيكية الأخرى للفصل في الدعوى العمومية، فحظيت بالترحيب على الصعيد الفقهي والتشريعي نظرا للنتائج التي تحققها في حالة نجاحها سواء بالنسبة للمجتمع أو الأطراف.

لكن بالرغم من الإيجابيات التي أفرزتها الوساطة الجزائية في الدول التي اعتنقتها باعتبار أنها تندرج تحت تعاليم حركة الدفاع الاجتماعي الجديد الهادفة إلى تأهيل وإنسانية الجزاء الجنائي، إلا أنها لم تسلم من النقد من قبل مؤيدي العدالة التقليدية بحجة أنها تعد انتقاصا من هبة السلطة القضائية، وتتعارض مع الطابع القضائي للعقوبة، وكذلك مساسا باحتكار الدولة لسلطة العقاب.

اعتنق المشرع الجزائري على غرار التشريعات المقارنة التي سبقته إجراء الوساطة الجزائية. فاستحدثها بموجب الأمر رقم 15–02[1]، كأسلوب جديد لمواكبة السياسة الجزائية المعاصرة واللجوء إلى العدالة التصالحية كخيار حتمي فرضته العدالة الجزائية. فكرسها في المواد من 37 مكرر إلى 37 مكرر9 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري بغرض تقرير السلم الاجتماعي.

وبالتالي فالسؤال المطروح، هل وفق المشرع الجزائري في تنظيم إجراءات الوساطة الجزائية في الأمر رقم 15–02 كآلية بديلة للفصل في الدعوى العمومية إلى جانب الوسائل التقليدية؟

الإجابة على هذه الإشكالية تكون من خلال دراسة مفهوم الوساطة الجزائية (المبحث الأول)، ثم أحكام الوساطة الجزائية (المبحث الثاني).

1 - أمر رقم 15 - 02 مؤرخ في 23 جويلية 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 055-66 المؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، عدد 40، صادر بتاريخ 23 جويلية 2015.

المبحث الأول - مفهوم الوساطة الجنائية:

تعتبر الوساطة الجزائية بمثابة المكنة التي تجمع إراديا الضحية بالمشتكى منه، بهدف التفاوض والحوار بشأن النزاع المطروح والسعي لإيجاد حل عادل ينصف الأطراف، وذلك بمساعدة شخص ثالث محايد يدعى الوسيط. ويعتبر هذا الأسلوب أحد الركائز الهامة التي تقوم عليها العدالة التصالحية التي ترمي إلى إعادة البناء والإصلاح وإعادة التجديد[1].

تسعى الوساطة الجزائية إلى إنهاء الخصومة الجزائية، وطي موضوع الدعوى العمومية في مهدها بين الأطراف، بمشاركة هؤلاء ، وكذا المجتمع في مسار تسوية النزاع الناجم عن الجريمة وجبر وإصلاح أضرار الضحية وتعزيز السلم الاجتماعي، وذلك من خلال ما أسماه بعض الفقهاء بالسياسة الجزائية التشاركية[2].

تعتبر الوساطة الجزائية نظام مسموح به في طائفة من الجرائم التي تتميز بضآلة الخطورة فيها، وفقا لما حدده القانون. وهي جرائم بطبيعتها قابلة للمصالحة بطرق غير تقليدية، نظرا للخصائص التي تتميز بها ورغبة المشرع في تحقيق الأهداف المرجوة منها لاسيما إذا كانت الوساطة الجزائية تجمع بين أشخاص تجمعهم روابط القرابة أو المصاهرة أو الصداقة.

جاء نظام الوساطة في القانون الجزائري في إطار توسيع صلاحيات وكيل الجمهورية وتقرير مصير الدعوى العمومية. ولتوضيح مفهوم الوساطة الجزائية يجب التطرق إلى تعريفها وأهدافها (المطلب الأول) ثم تمييزها عن بعض الأنظمة المشابهة لها (المطلب الثاني).

---

1 - بن النصيب عبد الرحمان، «العدالة التصالحية البديل للعدالة الجنائية»، مجلة المفكر، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 371.

2 - BONAFE SCHMITT (Jean Pierre), La médiation pénale en France et aux Etats-Unis, L.G.D.J, Paris, 1998, p 14.

المطلب الأول - تعريف الوساطة الجزائية وأهدافها:

بالرغم من الأهمية التي تحظى بها الوساطة الجزائية في المنظومة القانونية، كبديل من بدائل الدعوى العمومية، يتجنب الأطراف اللجوء إلى الإجراءات التقليدية التي تتميز بالبطئ والتعقيد، فإن معظم التشريعات الجزائية لم تعط أهمية لتعريفها، بل تركت ذلك للفقه والقضاء. وهو الأمر كذلك بالنسبة للمشرع الجزائري الذي استحدث نظام الوساطة الجزائية في تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 15 - 02 السابق ذكره.

تقتضي ضرورة البحث في هذا الموضوع التعرض إلى تعريف الوساطة الجزائية (الفرع الأول) ثم إبراز أهدافها (الفرع الثاني).

الفرع الأول - تعريف الوساطة الجنائية:

أضحى مفهوم الوساطة الجزائية من المصطلحات المألوفة في المنظومة القانونية الحديثة، تأثرا بما أوصى به المجلس الأوروبي عام 1989 بتطوير الإجراءات غير القضائية والوساطة، فضلا عن التوصية الصادرة عنه في 15 سبتمبر 1999 التي تقضي بأن تلجأ الدول الأعضاء أكثر فأكثر إلى الوساطة في المواد الجزائية. باعتبار أن هذا الخيار يتسم بالمرونة ويعد أحد البدائل الهامة للإجراءات الجزائية التقليدية، وضرورة أن يسمح بالمساهمة الفعالة في الإجراءات الجزائية لكل من الضحية والمشتكى منه. ويجب الاعتراف بالمصلحة المشروعة للضحية في أن يستمع إلى آرائه، وفي حقه في الاتصال بالمشتكى منه لكي يحصل منه على الاعتذار عن الجريمة المرتكبة، إلى جانب الحصول على تعويض الضرر الناشئ عنها. وفي الوقت نفسه ينبغي العمل على تدعيم الشعور بالمسؤولية لدى المشتكى منه، وأن تقدم له الوسائل الواقية الملائمة لإصلاحه وإعادة إدماجه في المجتمع[1].

1 - شريف سيد كامل، الحق في سرعة الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ص 132 – 133.

دفع كل هذا الاهتمام بالوساطة الجزائية العديد من الدول الأوروبية إلى إقرار نظام الوساطة الجزائية في تشريعاتها كما تأثر بذلك المشرع الجزائري، فقام بتعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 15 - 02 الصادر في 23 جويلية 2015 تماشيا مع السياسة الجزائية المعاصرة.

تعتبر الوساطة الجزائية إحدى بدائل الدعوى العمومية، تترك لإرادة الأطراف الضحية والمشتكى منه للتعبير عن رغبتهم في ذلك، أو بمبادرة من الوسيط يتمثل في وكيل الجمهورية في مجال الجنح المحددة على سبيل الحصر في الأمر رقم 15 - 02. وكذا كل المخالفات نظرا لبساطتها وعدم خطورتها بشكل كبير على المجتمع.

تعرف الوساطة الجزائية لغة على أنها اسم للفعل وسط، ووسط الشيء: صادر في وسطه فهو واسط. ووسط القوم، وفيهم وساطة: توسط بينهم بالحق والعدل، والوساطة: التوسط بين أمرين بمعنى آخر الوساطة هي التوسط بين الناس[1].

وتعرف الوساطة الجزائية من الناحية الفقهية على أنها « إجراء غير قضائي، تقرره النيابة العامة وحدها، قبل تحريك الدعوى الجنائية، بهدف تعويض المجني عليه، ووضع حد للمتاعب التي خلفتها الجريمة »[2].

كما تعرف على أنها « إجراء يتم قبل تصرف النيابة العامة في الدعوى أو الحكم فيها، بناء على اتفاق الأطراف، بموجبه يحاول شخص ثالث محايد، البحث عن حل للنزاع الذي يواجهونه بشأن جريمة معينة »[3].

---

1 - رامي متولي القاضي، الوساطة في القانون الجنائي الإجرائي المقارن، ط (1)، (بدون دار ومكان النشر)، 2010، ص 39.

2 - محمد حكيم حسين الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2009، ص 37.

3 - LAZERGES (Christine), «Médiation pénale, justice pénale et politique criminelle», Revue de science criminelles, 1997, p 186.

كما تعرف أيضا على أنها « إجراء يتوصل بمقتضاه شخص محايد (الوسيط) إلى التقريب بين طرفي الخصومة الجنائية، بغية السماح لهما بالتفاوض على كل الآثار الناشئة عن الجريمة، أملا في إنهاء النزاع الواقع بينهما »[1].

من خلال هذه التعريفات تعتبر الوساطة الجزائية حل بديل للنزاع دون اللجوء إلى القضاء، ترتكز على أمور هامة ترمي إلى تحقيقها، وهي السرعة في الإجراءات وقلة التكلفة والمحافظة على سر الخصوم. كما أنها تسعى إلى إيجاد توازن بين مصالح الطرفين مما يحقق إنصافا لهما. في حين يبحث الطريق القضائي بالدرجة الأولى عن خطأ جنائي وتطبيق القانون. كما تهدف أيضا إلى إعادة العلاقة بين طرفي النزاع بحيث تعمل على إرساء نظام «المقاربة لا المفارقة». وبالتالي تحقيق العدالة والسلم الاجتماعي بين الأطراف من خلال علاج الآثار الضارة للجريمة وترضية الضحية سواء عن طريق التعويض أو تقديم اعتذار له.

الفرع الثاني - أهداف الوساطة الجنائية:

جاء إدراج المشرع الجزائري للوساطة الجزائية في تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 15 - 02 نتيجة تضخم الظاهرة الإجرامية وازدياد عدد القضايا المرفوعة عنها أمام القضاء، وهي الظاهرة التي تقابلها حفظ القضايا. الأمر الذي دفع البعض إلى القول أن « العدالة الجزائية المرفق الذي ينصف الجميع، قد أصبح في حاجة لمن ينصفه »[2]. كما قيل أيضا أن من أغراض الوساطة الجزائية أن نترك المجال واسعا للعدالة التفاوضية لمساعدة الأفراد على حل نزاعاتهم البسيطة بأنفسهم، قصد تخفيف عبء القضايا على المحاكم، والتقليل من نفقات العدالة الجنائية[3].

1 - ياسر بن محمد سعيد بابصيل، الوساطة الجزائية في النظم المعاصرة دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 41.

2 - عمار سالم، نحو تيسير الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 29.

3 - شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 138.

تكمن أهمية الوساطة الجزائية في أنها وسيلة لحل النزاعات الجزائية بالطرق الودية كونها الوسيلة البديلة عن القضاء. وهي تعد أيضا الثقافة القانونية الحديثة في إدارة الدعوى الجزائية، تسعى إلى تحقيق بعد إنساني في الإجراءات الجزائية من خلال وضع حلول أكثر إنسانية ومرونة للمنازعات الجزائية التي يتم التفاوض حولها. فهي تهدف إلى تحسين صورة العدالة الجزائية وإعادة مصداقيتها، من خلال تنظيم الروابط الاجتماعية والحد من قرارات الحفظ وفرض تعويض حقيقي للمجني عليه أو الضحية مقابل الجريمة التي ارتكبها الجاني أو المشتكى منه.

تتيح الوساطة الجزائية معالجة ملائمة للجرائم قليلة ومتوسطة الخطورة على المجتمع، لكن كثيرة الوقوع من الناحية العملية، ويدخل إجراء الوساطة في مجال تقدير النيابة العامة ملائمة تحريك الدعوى العمومية، ويتضمن رد فعل سريع وفعال ومفيد للمجني عليه. فكان من خصائص الوساطة السرعة في الإجراءات، بحيث يتم تعويض الضحية في مدة قصيرة من وقوع الضرر. فهي وسيلة فعالة في تحقيق فكرة التضامن بين أطراف النزاع والدولة عن طريق تفعيل مشاركتهم في نظام العدالة الجزائية ومكافحة تزايد الجرائم البسيطة والوقاية منها. تعمل على إيجاد حل توافقي للنزاع القائم بين الضحية والمشتكى منه بعيدا عن الإجراءات الجزائية التقليدية، وهذا ما يؤدي إلى تخفيف العبء عن كاهل القضاء، ويوفر الجهد والوقت والمال لأطراف النزاع.

تقوم الوساطة الجزائية على أساس مبدأ الحوار بين الضحية والمشتكى منه لإزالة الكراهية والبغضاء الناجمة عن وقوع الجريمة وتجديد العلاقة بينهما مستقبلا تحقيقا للسلم الاجتماعي[1]، الهدف الذي تعجز عن تحقيقه الإجراءات الجزائية التقليدية. وبذلك تسعى الوساطة الجزائية إلى الانتقال من النظام التنقيبي إلى النظام الاتهامي الذي يحكم فيه الخصوم مصير النزاع. فهي لا تعدو أن تكون أّحد صور العدالة الإصلاحية أو التفويضية التي تقوم على فكرة إصلاح الجاني والضرر المترتب على الجريمة كبديل عن فكرة العقاب.

1 - صباح احمد نادر، التنظيم القانوني للوساطة الجزائية وإمكانية تطبيقها في القانون العراقي، دراسة مقارنة، العراق، 2014، ص 30.

المطلب الثاني - تمييز الوساطة الجزائية عن بعض الأنظمة المشابهة لها:

مع تعاظم حجم القضايا البسيطة وتضاعف أعداد المطالبات القضائية للحقوق، بات من الضروري البحث عن آليات جديدة لتنظيم سلوك الأفراد في المجتمع، وفي هذا الإطار تعتبر الوساطة الجزائية إحدى ملامح الإجراءات الجزائية الحديثة الذي تجاوز دورها تحسين صورة العدالة الجزائية إلى دور مقاسمة العدالة الكلاسيكية في مكافحة التجريم وتحقيق عدالة تصالحية تقوم على التفاوض لتحقيق السلم الاجتماعي.

تنوعت المفاهيم القانونية التي تحمل في طياتها فلسفة إنهاء الدعوى العمومية دون صدور حكم قضائي، أي قبل تحريك الدعوى العمومية وذلك من خلال إيجاد حل ودّي بين الجاني مرتكب الجريمة والضحية، أساسه التفاوض بكل حرية. أو كما يعبر عنه بعض الفقه بإنهاء الدعوى الجزائية في مهدها[1].

وتختلف الوساطة الجزائية عن بعض المفاهيم الأخرى المشابهة لها والتي تشكل بدائل أخرى للدعوى الجزائية، كالتحكيم (الفرع الأول) والصلح (الفرع الثاني).

الفرع الأول - التمييز بين الوساطة الجزائية والتحكيم:

يعرف التحكيم على أنه « نظام يفصل بمقتضاه شخص من الغير في نزاع بين خصمين أو أكثر، بما قرره له هؤلاء من سلطة في هذا الشأن »[2].

كما يعرف أيضا على أنه « النظام الذي بموجبه يسوي طرف من الغير خلافا قائما بين طرفين أو عدة أطراف ممارسا لمهمة قضائية عهدت إليه عن طريق هؤلاء الأطراف »[3].

1 - فايز عايد الظفيري، «تأملات في الوساطة الجزائية»، مجلة الحقوق، العدد الثاني، جامعة الكويت، 2009، ص130.

2 - أسامة حسنين عبيد، الصلح في قانون الإجراءات الجزائية ماهيته والنظم المرتبطة به، ط (1)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 483.

3 - السيد الحداد حفيظة، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، ط (1)، منشورات

تعتبر كل من الوساطة الجزائية والتحكيم من الطرق البديلة لحل النزاعات بطرق ودية دون اللجوء إلى جهاز القضاء ويمثل ذلك نقطة اشتراك بينهما. لكن هناك اختلاف جوهري يكمن في أن نظام التحكيم ذو طابع تعاقدي لا يكون إلا في النزاعات ذات الطابع المدني والتي لا تشكل وقائعها جريمة بمفهوم قانون العقوبات، عكس الوساطة الجزائية التي لا يمكن الحديث عنها في غياب وجود جريمة. أضف إلى ذلك يصدر المحكم قرارا لم يختره الأطراف ويكون ملزما لهم. كما أن المحكم يتمتع بسلطة اتخاذ القرار عكس الوسيط الذي لا يمكن له اتخاذ أي قرار، فالأطراف هم صانعي القرار[1].

الفرع الثاني - التمييز بين الوساطة الجزائية والصلح الجنائي:

بالرغم من أوجه التشابه الموجودة بين الصلح والوساطة الجزائية من حيث أنهما يقومان على الرضائية وحصول المجني عليه على تعويض عادل جبرا للضرر الذي لحقه من الجريمة، فهما يرميان إلى هدف واحد يتمثل في تجنب الجاني مساوئ عقوبة الحبس قصير المدة. لكن يختلفان في عدة أوجه منها:

يجوز إبرام الصلح الجنائي في مرحلة من مراحل الدعوى العمومية، بل هناك من التشريعات من أجازت الصلح الجنائي حتى بعد صدور حكم نهائي في بعض الحالات. في حين تشترط التشريعات التي تجيز الوساطة الجزائية أن تتم هذه الأخيرة قبل تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة[2]، كما هو الحال في أمر رقم 15 - 02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري في المادة 37 مكرر منه التي نصت: « ... قبل أية متابعة جزائية... ».

حلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص 43.

1 - وزارة العدل، مركز البحوث القانونية والقضائية، الوساطة القانون والتقنيات، منشورات مركز البحوث القانونية والقضائية، شراقة، الجزائر، 2012، ص 19.

2 - بوالزيت ندى، الصلح الجنائي، مذكرة لنيل درجة ماجستير في القانون العام فرع قانون العقوبات والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008 - 2009، ص 73.

يكون الصلح الجنائي بين أطراف الدعوى العمومية الجاني والمجني عليه ولا يتدخل طرف ثالث، عكس الوساطة الجزائية التي تتم بتدخل الوسيط المتمثل في وكيل الجمهورية في الأمر رقم 15 - 02 السابق ذكره الذي يقوم بدور رئيسي في الوصول إلى اتفاق بين أطراف النزاع ويقوم بمتابعة تنفيذ اتفاق الوساطة الجزائية حتى النهاية.

يؤدي الصلح الجنائي إلى انقضاء الدعوى العمومية دون أن يكون للنيابة العامة سلطة تقديرية في ذلك، في حين أن الوساطة الجزائية لا يترتب عليها اثر انقضاء الدعوى العمومية مباشرة بل يتوقف ذلك الانقضاء على نجاح الوساطة من عدمه.

المبحث الثاني - أحكام الوساطة الجزائية:

لم يتناول المشرع الجزائري من خلال النصوص الواردة في الأمر رقم 02-15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية 1966 إجراءات الوساطة الجزائية. فلم يبين قواعد ممارستها من خلال النص على مراحلها وجلساتها، فهي ممارسة حرة يقوم بها الوسيط المتمثل في وكيل الجمهورية بهدف الوصول لحل متفق عليه بين الخصوم. كما أنه لم يحدد ضوابط الحوار بين الضحية والمشتكى منه.

لذلك نتناول في هذا المبحث شروط الوساطة الجزائية (المطلب الأول) وأثار تنفيذ اتفاق الوساطة على الدعوى العمومية (المطلب الثاني).

المطلب الأول - شروط الوساطة الجزائية:

لكي يعمل بإجراء الوساطة الجزائية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، يجب أن تجتمع عدة شروط سواء تعلقت هذه الشروط بالمرحلة التي تتم فيها أو بإطرافها، حتى نصل إلى اتفاق بقبول الوساطة الجزائية الذي يعد شرطا ضروريا للاستمرار في إجراءاتها وترتيب أثار على انقضاء الدعوى العمومية.

تبعا لذلك تنقسم شروط الوساطة الجزائية إلى شروط شكلية (الفرع الأول) وشروط موضوعية (الفرع الثاني).

تتمثل هذه الشروط في ضرورة توافر الأهلية ورضا أطراف الوساطة الجزائية. وبدون هذه الشروط لا يمكن مبدئيا إجراء هذه الوساطة.

- الأهلية: إذا اختارت الضحية والمشتكى منه طريق اللجوء إلى الوساطة الجزائية لحل النزاع بينهما بطريق ودي، يجب على كل طرف أن يبدي موافقته الصريحة على رغبته في حل النزاع عن طريق الوساطة قبل البدء في مباشرة الإجراءات. وبذلك يجب أن يصدر القبول من طرف شخص يتمتع بالأهلية الكاملة.

ويقصد بالأهلية الإجرائية صلاحية كل طرف على حدة بمباشرة الإجراءات الجزائية بصفة عامة. وتتحدد الأهلية في القانون الجنائي تبعا لسن الشخص. فيعد الشخص كامل الأهلية ببلوغه سن ثمانية عشر سنة وكان متمتعا بكامل قواه العقلية. ويترتب على عدم توافر هذا الشرط عدم صلاحية الشخص لمباشرة إجراءات الوساطة الجزائية بنفسه وبالنتيجة إذا كان احد أطراف الوساطة الجزائية لا يتمتع بالأهلية المحددة في القانون، فإنه لا يمكن له إجراء هذه الوساطة، لأن مناط الأهلية هو الإدراك والتمييز.

أما بالنسبة للضحية، فيمكن أن ينوب عنه شخص آخر، إذا كان لا يبلغ من العمر السن القانوني وهو 18 سنة، كما إذا كان الحدث طرفا في النزاع فينوب عنه وليه الشرعي[1].

- الرضا: ترتكز الوساطة الجزائية على مبدأ الرضائية فهي تقوم على مبدأ حرية الإرادة بعيدا على أي عيب يشوب الإرادة كالإكراه، الغلط والتدليس. فلا يمكن اللجوء لإجراء الوساطة الجزائية إذا كان قبول أحد أطراف النزاع أو كلاهما تحت تأثير إكراه أو غلط أو تدليس[2].

تعد الرضائية من أهم خصائص الوساطة الجزائية، باعتبار أنها تقوم على أساس الحوار وحرية المشاركة في الإجراءات من قبل الأطراف لحل النزاع الناشئ بينهم عن

1 - رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص 152.

2 - صباح احمد نادر، مرجع سابق، ص 12.

الجريمة[1]. فموافقة الأطراف شرط جوهري للسير في عملية الوساطة الجزائية. فلا تنتج آثارها بدون توافر رضا أطرافها. ولقد نصت على ذلك المادة 37 مكرر 1 من الأمر رقم 02-15 المعدل والمتمم للإجراءات الجزائية 1966: « يشترط لإجراء الوساطة قبول الضحية والمشتكى منه » ويعتبر رضا الضحية في الوساطة الجزائية شرطا أساسيا، فهو المحرك لهذه الأخيرة. ويعد رضاه احد مظاهر التطور في السياسة الجزائية المعاصرة التي تعطي للضحية دورا بارزا في المشاركة في الإجراءات الجزائية.

وترجع علة اشتراط رضا الأطراف في الوساطة الجزائية إلى كونه ضروريا للتوصل إلى حل ودي للنزاع الناشئ عن الجريمة والذي يراد تحقيقه عن طريق الوساطة الجزائية كطريق بديل عن اللجوء إلى المتابعة القضائية.

يجب على النيابة العامة المتمثلة في وكيل الجمهورية حسب الأمر رقم 02-15 السابق ذكره أن يخبر أطراف النزاع بكامل حقوقهم وبيان طبيعته والغاية من الوساطة الجزائية، لأن هذه الأخيرة نظام اختياري لا يمكن فرضه على أطراف النزاع بعيدا عن رغبتهم وإرادتهم الحرة.

ويتم إثبات موافقة أطراف النزاع كتابة أمام وكيل الجمهورية، وذلك بالتوقيع على محضر الوساطة مبدئيا من كل الأطراف بعد أن يقر كل طرف بسلامة رضاؤه وعلمه علما نافيا للجهالة بخصوص موضوع الوساطة وموافقته عليه. ويعد التوقيع قرينة ودليلا على اختياره الوساطة وقبولها بكامل حريته[2].

بالإضافة إلى ما ذكر، يجب أن يكون وكيل الجمهورية الذي يدير الحوار بين أطراف النزاع من أجل التوفيق بين مصالحهم محايدا ونزيها، لا يتدخل في القرار الذي يتخذه الأطراف. كما يجب عليه أن يحافظ على سرية المعلومات ولا يعلنها إلا برغبة من الأطراف[3]، حتى يضمن نجاح الوساطة الجزائية.

1 - شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 143.

2 - وهو ما نصت عليه المادة 37 مكرر فقرة ثانية: « تتم الوساطة بموجب اتفاق مكتوب بين مرتكب الأفعال المجرمة والضحية ».

3 - هناء جبوري محمد، «الوساطة الجنائية كطريقة من طرق انقضاء الدعوى الجزائية»، مجلة

الفرع الثاني - الشروط الموضوعية:

يجب أن تستند الوساطة الجزائية طبقا لمبدأ الشرعية الجزائية إلى الفصل الثاني مكرر بعنوان «في الوساطة» من الباب الأول في البحث والتحري عن الجرائم من الأمر رقم 15 - 02 السابق ذكره لاسيما المادة 37 مكرر منه التي نصت وأجازت الوساطة الجزائية كبديل للمتابعة الجزائية. ولوكيل الجمهورية سلطة تقديرية في اللجوء إليه لإنهاء تلك المتابعة طبقا لمبدأ الملائمة.

تتمثل الشروط الموضوعية للوساطة الجزائية فيما يلي:

- إجراء الوساطة الجزائية قبل تحريك الدعوى العمومية: يشترط لتطبيق الوساطة الجزائية أن تكون هناك دعوى جزائية مطروحة أمام النيابة العامة، وهو ما يتطلب ضرورة توافر مفترضات تحريك الدعوى العمومية والتي تتمثل في وقوع جريمة، ونسبتها إلى شخص بالغ، ووجود ضحية وضرر واقع عليها.

يعد إجراء الوساطة الجزائية قبل أي متابعة جزائية شرط مفترض أوجبته المادة 37 مكرر فقرة 1 من الأمر رقم 15 - 02 السابق ذكره. وبالتالي لا وجود لوساطة بعد تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة إما بإحالتها إلى قاضي التحقيق أو قاضي الحكم أو تم تحريكها من طرف المضرور عن طريق الادعاء المدني.

ويتوقف إجراء الوساطة الجزائية على مبادرة من طرف وكيل الجمهورية أو بطلب من الضحية أو المشتكى منه. ويشترط لإجراء عملية الوساطة أن يكون من شأنها وضع حد للإخلال الناتج عن الجريمة أو جبر الضرر المترتب عليها سواء كان ماديا أو معنويا[1]. ويجب أن تحظى الوساطة بقبول من طرف الضحية والمشتكى منه[2].

الحقوق، العدد الثاني، السنة الخامسة، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2013، ص 215.

1 - انظر، المادة 37 مكرر من الأمر رقم 15 - 02 السابق ذكره.

2 - انظر، المادة 37 مكرر1 من الأمر رقم 15 - 02 السابق ذكره.

- أن تتم الوساطة الجزائية بشأن جرائم محددة على سبيل الحصر: حصر المشرع الجزائري بموجب المادة 37 مكرر 2 من الأمر رقم 15 - 02 الجرائم التي تكون محلا للوساطة والتي تتسم بالبساطة وقلة الخطورة على أمن المجتمع. وجعلها تطبق فقط على بعض الجنح وعلى كل المخالفات سواء وقعت على الأشخاص أو الأموال. وتمثل جرائم الاعتداء على الأشخاص نطاقا واسعا لتطبيق الوساطة الجزائية. ويقصد بهذه الطائفة من الجرائم تلك التي تكون المصلحة المحمية فيها سلامة الجسم والحق في الحياة. وتنحصر هذه الجرائم فيما يلي:

- جرائم السب والقذف (المواد 296 و297 من قانون العقوبات) والاعتداء على الحياة الخاصة والتهديد (المواد من 284 إلى 287 من قانون العقوبات) والوشاية الكاذبة (المادة 300 من قانون العقوبات) وترك الأسرة (المادة 330 من قانون العقوبات). الامتناع العمدي عن تقديم النفقة (المادة 331 من قانون العقوبات) وعدم تسليم طفل والاستيلاء بطريق الغش على أموال الإرث قبل قسمتها أو على أشياء مشتركة أو أموال الشركة (المادة 363 من قانون العقوبات) وإصدار شيك بدون رصيد (المادة 372 من قانون العقوبات) والتخريب أو الإتلاف العمومي لأموال الغير (المواد من 411 إلى 413 و417 من قانون العقوبات) وجنح الضرب والجروح غير العمدية المرتكبة بدون سبق الإصرار والترصد أو استعمال السلاح (المادة 264 من قانون العقوبات) وجرائم التعدي على الملكية العقارية (المادة 386 من قانون العقوبات) والمحاصيل الزراعية (المادة 413 من قانون العقوبات) والرعي في ملك الغير (المادة 413 من قانون العقوبات) واستهلاك مأكولات أو مشروبات أو الاستفادة من خدمات أخرى عن طريق التحايل (المادة 366 من قانون العقوبات).

بالإضافة إلى تلك الجنح وسع المشرع الجزائري من نطاق الوساطة الجزائية في مواد المخالفات بدون استثناء وهو ما نستنتجه من المادة 37 مكرر 2 فقرة ثانية التي نصت « يمكن أن تطبق الوساطة في المخالفات ». وبالتالي يكون المشرع الجزائري قد حصر نطاق الوساطة في الجنح والمخالفات فقط، دون الجنايات لأن التحقيق بشأنها وجوبي

والمتابعة الجزائية فيها مفترضة بتحريك الدعوى العمومية لتقديم وكيل الجمهورية طلب افتتاح التحقيق إلى قاضي التحقيق.

ولما حصر المشرع الجزائري كافة الجنح التي يجوز لوكيل الجمهورية إجراء الوساطة الجزائية فيها يكون بذلك قد قيد حرية النيابة العامة في اللجوء إلى الوساطة، ومن ثم حبذا لو وسع المشرع الجزائري من نطاق هذه الجنح حتى تشملها الوساطة كلها لأنه في الغالب تتم هذه الأخيرة في الأوضاع التي تكون فيها علاقة بين الضحية ومرتكب الأفعال علاقة جوار، علاقة عائلية أو مهنية، ففي هذا النوع من العلاقات ليس المهم معرفة من المخطئ ممن هو على حق، إنما الأهم بناء علاقات جديدة بين الطرفين[1]، فيكون من الأهم معالجة سبب الإجرام بدلا من أعراضه.

اشتراط الكتابة في الوساطة الجزائية: اشترط المشرع الجزائري الكتابة في اتفاق الوساطة أي الاتفاق المبدئي للجوء إليها بين الضحية والمشتكى منه، طبقا لنص المادة 37 مكرر فقرة 2 من الأمر رقم 15 - 02 السابق ذكره التي تنص: « تتم الوساطة بموجب اتفاق مكتوب بين مرتكب الأفعال المجرمة للضحية » وبالتالي يشترط اللجوء إلى الوساطة الجزائية وجود اتفاق مكتوب بين مرتكب الجريمة والضحية وذلك لإثبات أن الوساطة الجزائية كانت برضا الطرفين، فتدوين الاتفاق على الوساطة يعد دليل إثبات على قبول الوساطة من طرفين النزاع وأن مرتكب الجريمة قد اعترف مبدئيا بالجريمة.

تضيف المادة 37 مكرر 1 فقرة 2 أنه يجوز لكل طرف تشمله الوساطة الجزائية الاستعانة بمحام.

يجب أن يدون اتفاق الوساطة في محضر يتضمن هوية وعنوان الأطراف وعرضا وجيزا للأفعال وتاريخ ومكان وقوعها ومضمون اتفاق الوساطة وآجال تنفيذه. كما يجب

1 - إبراهيم خليل عوسج، «الوساطة الجزائية المشروعة»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الخامس، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، العراق، 2012، ص63. انظر كذلك:

- BONAFE SCHMITT (Jean Pierre), op.cit, p 20.

إن يوقع محضر الاتفاق من طرف وكيل الجمهورية وأمين الضبط والأطراف وتسلم نسخة منه إلى كل طرف[1].

مما سبق نستنتج أن قبول إجراء الوساطة الجزائية يجب أن يكون مكتوبا حتى يكون حجة على طرفيه. ومن المنطق أن يكون مضمون الاتفاق مكتوبا أيضا.

ويشترط أن يتضمن اتفاق الوساطة إلى جانب ما سبق ذكره على الخصوص:

- إعادة الحال إلى ما كان عليه.

- تعويض مالي، أو عيني عن الضرر.

- كل اتفاق آخر غير مخالف للقانون يتوصل إليه الأطراف[2].

في هذه الحالة إذا صدر اتفاق الوساطة الجزائية مستوفيا لكل شروطه ومتضمنا المسائل الجوهرية التي نص عليها القانون، فإنه يشكل حجية قانونية، بحيث لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن[3]. كون أن اتفاق الوساطة الجزائية مصدره رضا الطرفين المشتكى منه والضحية. وأنه صادر من طرف وكيل الجمهورية كوسيط بينهما وأعماله أعمال إدارية غير قابلة للطعن بالطرق القضائية. وبالتالي يصبح محضر اتفاق الوساطة نهائيا ويعد سندا تنفيذيا طبقا للتشريع المعمول به يجب على الأطراف تنفيذه[4].

لكن إذا لم ينفذ اتفاق الوساطة في الآجال المحددة من قبل أطرافها، يحق لوكيل الجمهورية أن يتخذ ما يراه مناسبا بشأن إجراءات المتابعة. بمعنى له الحق أن يحرك الدعوى العمومية[5].

1 - انظر المادة 37 مكرر 3 من الأمر رقم 15 - 02، مرجع سابق.

2 - انظر المادة 37 مكرر4 من الأمر رقم 15 - 02، مرجع سابق.

3 - انظر المادة 37 مكرر5 من الأمر رقم 15 - 02، مرجع سابق.

4 - انظر المادة 37 مكرر6 من الأمر رقم 15 - 02، مرجع سابق.

5 - انظر المادة 37 مكرر8 من الأمر رقم 15 - 02، مرجع سابق.

وإذا امتنع عمدا أحد الأطراف عن تنفيذ اتفاق الوساطة الجزائية عند انقضاء الآجل المحدد لذلك، يتعرض الممتنع للعقوبات المقررة للجريمة والمنصوص عليها في المادة 147 فقرة 2 من قانون العقوبات المتعلقة بالتقليل من شأن الأحكام القضائية(1).

ما يلاحظ على نص هذه المادة، أن المشرع الجزائري لم يكن واضحا في موقفه. فنص المادة 37 مكرر 9 يحتوي على غموض وإشكال، يتمثل في أن الشخص الذي يخالف تنفيذ اتفاق الوساطة الجنائية، قد يتابع مرتين على الفعل نفسه، يتابع بالجريمة الأصلية وكذا جنحة التقليل من شأن الأحكام القضائية المنصوص عليها في المادة 147 من قانون العقوبات. وبالتالي، كان على المشرع أن يكون واضحا في هذه المسألة.

كما أنه يشترط لقيام جنحة التقليل من شأن الأحكام القضائية وجود حكم قضائي، لكن اتفاق الوساطة بالرغم من كونه سندا تنفيذيا إلا انه لا يعتبر حكما قضائيا، لأنه لا يحتوي على مواصفات الحكم القضائي المنصوص عليها في المواد 270 وما يليها من قانون الإجراءات المدنية والإدارية. وبناء على ذلك فإن متابعة الشخص وإدانته بجنحة التقليل من شأن الأحكام القضائية طبقا للمادة 147 من قانون العقوبات بسبب الامتناع العمدي عن تنفيذ اتفاق الوساطة المنصوص عليه في المادة 37 مكرر 9 تكون المتابعة باطلة. كما يعرض الحكم للطعن بالنقض لأن الأمر يتعلق بمسألة إجرائية تخضع لرقابة المحكمة العليا، لذلك يتعين على المشرع الجزائري إعادة النظر في المادة 37 مكرر 9 بتعديله أو إلغائه.

المطلب الثاني - آثار تنفيذ اتفاق الوساطة الجزائية على الدعوى العمومية:

سبق القول، أن محضر اتفاق الوساطة الجزائية يعتبر حجة على الأطراف ودليلا على قبول الوساطة. وبالتالي فإن محضر الاتفاق المدون كتابيا يعد سندا تنفيذيا لا يجوز الطعن فيه لا بطرق الطعن العادية ولا غير العادية، فيصبح الخيار أمام المشتكى منه إما تنفيذ الاتفاق في المدة المحددة له في المحضر أو التعرض للعقاب، بعد أن يتخذ وكيل الجمهورية إجراء بتحريك الدعوى العمومية.

1 - انظر المادة 37 مكرر 9 من الأمر رقم 15 - 02، مرجع سابق.

إذا نجحت الوساطة الجزائية بتنفيذ الاتفاق، فإنها ترتب آثارا قانونية هامة تتمثل في سريان تقادم الدعوى العمومية خلال الآجال المحددة لتنفيذ اتفاق الوساطة (الفرع الأول)، واعتبار فعل المشتكى منه كأنه لم يكن وبالتالي تنقضي الدعوى العمومية (الفرع الثاني).

الفرع الأول - وقف سريان تقادم الدعوى العمومية:

القاعدة العامة أن النيابة العامة هي صاحبة الاختصاص في تحريك ومباشرة الدعوى العمومية منذ تاريخ علمها بوقوع الجريمة، إلا أن قانون الإجراءات الجزائية رتب أثرا على مضي مدة معينة على ارتكاب الجريمة دون اتخاذ إجراءات فيها يتمثل في سقوط الدعوى العمومية بالتقادم. وتختلف هذه المدة تبعا لنوع الجريمة وجسامتها. ففي المخالفات تتقادم الدعوى العمومية بمضي سنتين كاملتين وفي مواد الجنح بمضي ثلاث سنوات كاملة، وفي الجنايات تتقادم الدعوى العمومية بانقضاء عشر سنوات كاملة تسري من يوم اقتراف الجريمة إذا لم يتخذ في تلك الفترة أي إجراء من إجراءات التحقيق والمتابعة،فإذا اتخذت إجراءات في تلك الفترة فلا يسري التقادم إلا بعد عشر سنوات من تاريخ آخر إجراء[1].

ويقصد بالتقادم انقضاء حق الدولة في العقاب لمرور فترة زمنية محدودة منذ وقوع الجريمة ومنذ صدر الحكم من غير أن تباشر الدولة حقها في العقاب على مرتكبي الجريمة[2].

نص المشرع الجزائري في الأمر رقم 02-15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية 1966 في المادة 37 مكرر 7 منه على: « يوقف سريان تقادم الدعوى العمومية خلال الآجال المحددة لتنفيذ الوساطة ».

1 - انظر المادة 7 و8 و9 من أمر رقم 155-66، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

2 - صباح أحمد نادر، مرجع سابق، ص 19.

نستنتج من خلال نص هذه المادة أن سريان تقادم الدعوى العمومية يتوقف خلال المدة المتفق عليها في محضر الوساطة من اجل تنفيذ الاتفاق. وذلك بغرض الحفاظ على مصالح الضحية وضمان حصولها على تعويض الضرر الواقع عليها، لأنه قد يتماطل المشتكي منه ويضيع الوقت في إجراء الوساطة بهدف استغلال توقف مباشرة الدعوى وبالتالي تتقادم الدعوى العمومية ويضيع الوقت في مباشرتها.

على هذا الأساس، يعد توقف سريان تقادم الدعوى في الآجال المحددة والمتفق عليها لتنفيذ اتفاق الوساطة الجزائية نتيجة منطقية. بحيث يترك الأفراد خلال تلك المدة لتنفيذ ما اتفق عليه وبالتالي قد تطول المدة المتفق عليها بين الأطراف إلى غاية فوات ميعاد تقادم الدعوى العمومية لولا وقف ميعاد سريان التقادم.

الفرع الثاني - انقضاء الدعوى العمومية:

تنص المادة 2 فقرة 4 من الأمر رقم 15 - 02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية 1966[1] على أنه: « تنقضي الدعوى العمومية بتنفيذ اتفاق الوساطة وبسحب الشكوى إذا كانت شرطا لازما للمتابعة ».

تعتبر الوساطة الجزائية سببا خاصا لانقضاء الدعوى العمومية وعدم متابعة المشتكى منه على الجريمة التي وقعت عليها الوساطة والمحددة على سبيل الحصر طبقا

1 - عدل الأمر رقم 15 - 02 المادة 6 من قانون الإجراءات الجزائية المتعلقة بأسباب انقضاء الدعوى العمومية مضيفا تنفيذ اتفاق الوساطة كسبب من أسباب انقضاء الدعوى العمومية إلى جانب الشكوى والمصالحة دون أي تغيير في الأسباب العامة لانقضاء هذه الدعوى بحيث تنص المادة 2 من الأمر أعلاه: « تعدل وتتمم أحكام المادة 6 من الأمر رقم 155-66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 والمذكورة أعلاه، وتحرر كما يأتي:

المادة 6: تنقضي الدعوى العمومية الرامية إلى تطبيق العقوبة بوفاة المتهم وبالتقادم والعفو الشامل وبإلغاء قانون العقوبات وبصدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي.

... تنقضي الدعوى العمومية بتنفيذ اتفاق الوساطة، وبسحب الشكوى إذا كانت شرطا لازما للمتابعة... ».

للمادة 37 مكرر2 من الأمر أعلاه. وانقضاء الدعوى العمومية مرهون بتنفيذ المشتكى منه لاتفاق الوساطة المبرم بينه وبين الضحية المتضررة من الجريمة في الآجال المحددة لذلك، تحت إشراف رقابة وكيل الجمهورية الذي يعد وسيطا بينهما. بذلك يعتبر فعل الجاني أو المشتكى منه كأن لم يكن وتنتهي بذلك الدعوى العمومية.

لا تنتهي الوساطة الجزائية بصدور حكم قضائي يتضمن توقيع العقوبة. وإنما بمحضر يعد سندا تنفيذيا يتضمن تقديم التعويض أو إعادة الحال إلى ما كان عليه، لأن الهدف من إجراء الوساطة حسب نص المادة 37 من الأمر رقم 15–02 هو وضع حد للإخلال الناتج عن الجريمة أو جبر الضرر المترتب عليها.

أما إذا لم تنجح الوساطة الجزائية، بسبب عدم قبول أطراف النزاع لمبدأ الوساطة أو عدم الوصول إلى اتفاق بينهم، أو عدم قيام المشتكى منه بإتمام الالتزامات الواقعة عليه، أو عدم رغبة الأطراف المتنازعة في تنفيذ جزء من الاتفاق كله، أو لم يتم تنفيذ الاتفاق كله في الآجال المحددة من تلك الأطراف، فإن لوكيل الجمهورية طبقا لمبدأ الملائمة السلطة التقديرية في اتخاذ ما يراه مناسبا من الإجراءات بمعنى أنه يسترجع حقه الأصلي في تحريك الدعوى العمومية[1].

وإذا كان عدم تنفيذ اتفاق الوساطة الجزائية من طرف المشتكى منه عمدا عند انقضاء الأجل المحدد لذلك والمتفق عليه من قبل أطراف النزاع، فإنه يتعرض للعقوبات المقررة للجريمة والمنصوص عليها في المادة 147 فقرة ثانية من قانون العقوبات والمتعلقة بجنحة التقليل من شأن الأحكام القضائية.

ويبقى السؤال مطروحا بشأن غموض مضمون المادة 37 مكرر 9 من الأمر أعلاه فيما إذا كان تحريك الدعوى العمومية يكون بشأن الجريمة الأصلية محل الوساطة الجزائية أو بشأن جنحة التقليل من شأن الأحكام القضائية المنصوص عليها في المادة 147 من قانون العقوبات 1966 المعدل والمتمم.

1 - انظر المادة 37 مكرر 8 من الأمر رقم 02-15، مرجع سابق.

خاتمة:

تعتبر الوساطة الجزائية وسيلة فعالة في علاج الزيادة الهائلة المستمرة في القضايا التي تنظرها المحاكم. أصبحت في ظل السياسة الجزائية المعاصرة وسيلة لضمان تعويض الضحية وتفعيل مشاركة الأطراف المتنازعة في إدارة نظام العدالة الجزائية.

حققت الوساطة الجزائية أهدافا متنوعة في مقدمتها تغيير مفهوم العدالة من عدالة تقليدية عقابية إلى عدالة تعويضية أو توفيقية إصلاحية، تسعى إلى إيجاد حل ودي بين الأطراف المتنازعة على النحو الذي يحقق رضاء متبادلا بينها. فهي تعمل على إعادة التوازن وتجديد العلاقة بين المشتكى منه والضحية بما يحقق السلام الاجتماعي، وتوسيع النطاق القضائي لسلطة الدولة عن طريق إدخال صور العدالة الرضائية التي تسمح بمواجهة أزمة العدالة التقليدية الناجمة عن أزمة العقوبة القصيرة المدة، وفشلها في تحقيق دورها الإصلاحي، وعلاج الآثار السلبية للإجراءات الجزائية المعقدة.

إذا كان المشرع الجزائري قد أدخل نظام الوساطة الجزائية بموجب الأمر رقم 15 - 02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية 1966، مواكبة منه لتطور السياسة الجزائية التي ترمي إلى علاج الآثار المترتبة على الجرائم البسيطة التي يصعب على المحاكم التعامل معها، فإن الكثير من النقائص تكتنف النصوص المنظمة لهذه الوساطة وتتمثل أهمها فيما يلي:

- عدم الدقة في صياغة أحكام الوساطة الجزائية في الأمر رقم 15 - 02.

- عدم النص على إجراءات عملية الوساطة الجزائية وكيفية انعقاد جلساتها والمراحل التي تمر بها.

- عدم تحديد آجال إجراء الوساطة الجزائية ومدة تنفيذ اتفاق الوساطة.

- غموض نص المادة 37 مكرر 9 من الأمر رقم 15 - 02 بشأن الجريمة التي بتابع من اجلها المشتكى منه بعد فشل إجراء الوساطة.

- حصر الوساطة الجزائية في بعض الجنح وفي كل المخالفات دون استثناء.

- حصر الوساطة الجزائية في سلطة النيابة العامة بصورة قد لا تضمن تحقيق الحياد.

لكن بالرغم من ذلك أثبتت الوساطة الجزائية أهميتها وفعاليتها في الأنظمة القانونية المقارنة، خاصة في ظل أزمة العدالة الجزائية، حيث استجابت لمتطلبات الوقاية من الجرائم البسيطة المنتشرة بكثرة، مما يدفعنا إلى تقديم بعض الاقتراحات التالية:

- إعادة تفعيل إجراء الوساطة الجزائية كحل بديل لإنهاء الدعوى العمومية، بتوضيح نصوصها الغامضة وتنظيم أحكامها الإجرائية.

- توسيع نطاق تطبيق الوساطة الجزائية على كافة الجنح كما هو الشأن في المخالفات.

- إسناد مهمة الوساطة الجزائية إلى شخص محايد تتوفر فيه المؤهلات الضرورية لممارستها بعيدا عن العمل القضائي مع إبقائها تحت رقابة وإشراف السلطة القضائية.

- إعادة النظر في نص المادة 37 مكرر 9 من الأمر رقم 15 - 02 بتعديل محتواها وتوضيح الجريمة التي من شأنها أن يتابع الشخص الممتنع عن تنفيذ اتفاق الوساطة الجزائية.